

جريمة السرقة وشروطها بين الولد والوالدين

علي حسن ابراهيم جامعة قم كلية القانون

اشراف الاستاذ الدكتور الشيخ عادل ساريخاني

هـهههه

تاريخ جريمة السرقة يعود إلى العصور القديمة، حيث تُعتبر واحدة من أقدم الجرائم التي عرفها الإنسان. منذ بداية ظهور الملكية الخاصة، بدأت مشكلة السرقة في الظهور كظاهرة اجتماعية تتطلب معالجة قانونية. تعتبر السرقة جريمة ضد الملكية، وهي تتعلق بأخذ مال الغير دون إذنه، مما يؤدي إلى انتهاك حقوق الأفراد والمجتمعات. في هذا السياق، يكتسب موضوع السرقة أهمية كبيرة في الدراسات القانونية والاجتماعية، حيث يتطلب فهماً عميقاً للعوامل المؤدية إليها وطرق مكافحتها. تُعتبر السرقة من الجرائم المالية التي تثير قلق المجتمعات، حيث تؤثر على الأمن الاجتماعي والاقتصادي. إن انتشار هذه الظاهرة يعكس العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفقر والبطالة، مما يجعل من الضروري دراسة الأسباب والدوافع وراء ارتكاب هذه الجريمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن القوانين المتعلقة بالسرقة تختلف من دولة إلى أخرى، مما يعكس التوجهات الثقافية والاجتماعية المختلفة في التعامل مع هذه الظاهرة. تتضمن جريمة السرقة عدة عناصر أساسية، تشمل وجود المال المراد سرقته، وكون الفعل غير مشروع، ووجود القصد الإجرامي لدى الجاني. هذه العناصر تشكل الأساس لفهم كيفية تصنيف الجريمة وتحديد العقوبات المناسبة لها. فبمجرد توفر هذه العناصر، يمكن للسلطات القضائية اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمحاسبة الجناة. في هذا البحث، سيتم تناول أنواع السرقة المختلفة، والشروط اللازمة لاعتبار الفعل سرقة، والعقوبات المرتبطة بها. كما سيتم استعراض العوامل الاجتماعية والنفسية التي تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة وكيفية التعامل معها من منظور قانوني واجتماعي. الهدف هو تقديم رؤية شاملة حول جريمة السرقة وتأثيراتها على الأفراد والمجتمع ككل. **الكلمات المفتاحية:** جريمة، السرقة وشروطها، الولد، الوالدين.

جريمة السرقة بين الولد والوالدين موضوع جريمة السرقة بين الولد والوالدين هو من المواضيع التي تم تناولها في الفقه الإسلامي. حيث أن هذه المسألة تثير العديد من النقاشات حول كيفية معاملة السارق في حال كان ابناً لأبيه. في هذا السياق، من الضروري أن نفهم أولاً مفهوم السرقة في الشريعة الإسلامية ومن ثم ننقل إلى كيفية التعامل مع السرقة بين الأفراد داخل الأسرة.

١. السرقة في الشريعة الإسلامية السرقة في الشريعة الإسلامية تعد من الجرائم الكبيرة التي تستحق العقوبة. وقد ورد في القرآن الكريم ما يدل على أن السارق يجب أن يُعاقب بعقوبة شديدة إذا توفرت شروط السرقة، حيث قال الله تعالى في سورة المائدة: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله". (القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٣٨) تعد هذه الآية من الآيات الواضحة التي تحدد عقوبة السارق بشروط خاصة منها أن تكون السرقة في حدها الأدنى (أي أن تكون من مال غير مملوك للسارق).

٢. السرقة بين الولد والوالدين عندما تكون السرقة بين الولد والوالدين، تختلف المعاملة بشكل كبير عن حالة السرقة بين الآخرين. ففي الفقه الإسلامي، يُشدد على أهمية العلاقة بين الوالدين والأبناء، حيث تُعتبر هذه العلاقة من أسمى العلاقات الإنسانية. ووفقاً لذلك، لا يتم تطبيق العقوبات القصوى مثل قطع اليد على الأبناء في حالة السرقة من الوالدين. (الشهيد الثاني، «اللمعة دمشقية»، ج ٢، ص ٩٨)

٣. الأسباب الفقهية لعدم تطبيق العقوبات القاسية من أهم الأسباب التي تجعل الفقهاء يميلون إلى عدم تطبيق العقوبات الشديدة على الولد في حالة سرقة من الوالدين ما يلي: - الرحمة والمروءة: الإسلام يوصي الوالدين بالتعامل مع أبنائهم بالرحمة والمروءة. ولذلك، فالعقوبات القاسية قد لا تكون هي السبيل الأمثل للتعامل مع الابن السارق، بل يُفضل أن يكون العلاج من خلال التوجيه والإصلاح - عدم تطبيق حد قطع اليد: بعض الفقهاء يرون أن حد قطع اليد لا يُنفذ على الأبناء إذا ارتكبوا السرقة من والديهم، بناءً على العلاقة الأسرية الخاصة التي تميز هذه الحالة. - الأولوية التربوية: في حالة سرقة الولد من الوالدين، لا يُعتبر العقاب القاسي الحل المثالي، بل يجب أن تكون الأولوية في معالجة المسألة على المستوى التربوي من خلال التوجيه والتهديب، حتى يتم إصلاح سلوك الابن. (الإمام الخميني، «تحرير الوسيلة»، ج ٢، ص ١٤٧).

٤. الرأي الفقهي الشيعي حول هذه المسألة الفقهاء الشيعة أيضاً يعرضون آراء متنوعة بشأن جريمة السرقة بين الولد والوالدين. حيث أن بعض الفقهاء يرون أنه يجب تطبيق العقوبات الشرعية بناءً على القوانين التي حددتها الشريعة الإسلامية في حالة وجود جميع الشروط، حتى وإن كان السارق هو الابن. ومع ذلك، يرى آخرون أن العقوبات لا تكون بنفس الشدة في هذه الحالة وأنه يجب التركيز على الإصلاح التربوي بدلاً من فرض العقوبات القاسية. (العلامة الحلي، «قواعد الأحكام»، ج ٢، ص ١٧٩).

٥. التطبيق العملي لعقوبة السرقة بين الولد والوالدين في الواقع، فإن غالبية الآباء يفضلون التعامل مع السرقة من أبنائهم بالأساليب التربوية والإصلاحية بدلاً من فرض العقوبات القانونية القاسية. قد يكون من الأمثل أن يتم توجيه الابن ومساعدته على تصحيح سلوكه من خلال الحوار والنصح، خصوصاً إذا كانت السرقة ناتجة عن ظروف اجتماعية أو نفسية تتطلب العلاج. شروط الجريمة بين الولد والوالدين موضوع "شروط الجريمة بين الولد والوالدين" هو من المواضيع المهمة في الفقه الإسلامي الذي يتم دراسته في سياق العلاقة بين الأبناء وأسرهم. من المعروف أن الشريعة الإسلامية تسعى إلى الحفاظ على العلاقات الأسرية وتهدف إلى تصحيح الأخطاء بطريقة تربوية تتناسب مع طبيعة العلاقة بين أفراد الأسرة. لذلك، من المهم أن نتناول مسألة الجريمة بين الولد والوالدين في ضوء الشروط التي تحدد متى يمكن أن تُعتبر جريمة وكيفية التعامل معها.

١. مفهوم الجريمة بين الولد والوالدين في البداية، من المهم أن نعرف أن الجريمة في الشريعة الإسلامية هي كل فعل محرم يترتب عليه عقوبة. ومن المعروف أن الإسلام يولي اهتماماً خاصاً بالعلاقات الأسرية ويدعو إلى الحفاظ على الروابط بين الأفراد داخل الأسرة. لكن في بعض الحالات، قد يحدث تصرف غير لائق من أحد أفراد الأسرة، مثل سرقة أو قذف أو إيذاء، مما قد يخلق نزاعاً. في هذه الحالة، تختلف طريقة التعامل مع الجريمة بناءً على العلاقة الخاصة بين الولد ووالديه مقارنة بالعلاقات بين أفراد آخرين في المجتمع.

٢. شروط الجريمة في الشريعة الإسلامية من منظور الشريعة الإسلامية، يُنظر إلى الجريمة بناءً على عدد من الشروط التي يجب توافرها لكي يتم الحكم عليها كجريمة. وهذه الشروط تتضمن: - وجود الفعل المحرم: الجريمة تتطلب وجود فعل محرم، مثل القتل، السرقة، الزنا، أو قذف المحصنات. يجب أن يكون الفعل قد تم من قبل الفاعل بشكل متعمد - العقل والبلوغ: في الفقه الإسلامي، لا يتم تحميل المسؤولية الجنائية للأطفال أو من لا يميز من حيث العقل، ولذلك يتم استبعاد الأفعال التي يقوم بها الأطفال دون سن البلوغ من نطاق الجريمة، إلا في حالات معينة قد تكون مرتبطة بتعليمهم أو تصحيح سلوكهم - النية: يجب أن يكون هناك نية فاعلة من الشخص لارتكاب الفعل المحرم. بمعنى أن الشخص يجب أن يكون قد فعل الفعل عن علم وإرادة، ويشمل ذلك إخفاء النية في السرقة أو الاعتداء. (العلامة الحلي، «قواعد الأحكام»، ج ٢، ص ٢١٠)

٣. شروط الجريمة بين الولد والوالدين الجريمة بين الولد والوالدين هي حالة خاصة، حيث إن العلاقة بين الولد ووالديه تعتبر علاقة فطرية وقائمة على الرحمة والرعاية المتبادلة. في هذه الحالة، تختلف بعض الشروط عن الحالات الأخرى بسبب هذه العلاقة الإنسانية الخاصة - النية والوعي: عندما يرتكب الولد جريمة ضد والديه، مثل السرقة أو الاعتداء، يجب النظر في نية الولد ووعيه. إذا كان الولد مراهقاً أو في مرحلة من مراحل النمو العقلي والنفسي، فإنه قد لا يكون قد أكمل نضجه النفسي أو العقلي لاتخاذ قرارات مدروسة. لذلك، في بعض الحالات، قد تكون العقوبة أقل شدة أو حتى معدومة بسبب قلة النضج - الرحمة والشفقة: الإسلام يوصي الأبناء ببر الوالدين، كما يوصي الوالدين بتعليم أبنائهم بالرحمة والرفق. لذلك، في حالة ارتكاب الولد جريمة ضد والديه، يُفضل أن يتم التعامل مع الجريمة بروح من الرحمة والمسامحة بدلاً من العقوبات القاسية. - التربية والتوجيه: في حالة حدوث جريمة بين الولد والوالدين، يُفضل أن يتم التعامل مع الموقف من خلال التوجيه والتربية بدلاً من العقوبات الحادة. الإسلام يدعو إلى إصلاح السلوك من خلال النصيحة والتوجيه والمراقبة، خاصة إذا كانت الجريمة تتعلق بفعل غير مدروس أو في مرحلة من مراحل النمو.

٤. كيفية تطبيق الأحكام الشرعية على الجرائم بين الولد والوالدين في حالة وقوع جريمة بين الولد والوالدين، يُطبق الفقه الإسلامي القواعد التالية في التعامل مع الجريمة: - عدم تطبيق الحدود القاسية: في حالة سرقة أو اعتداء من الولد على والديه، لا يتم تطبيق الحدود القصوى مثل حد السرقة (قطع اليد) أو العقوبات الشديدة الأخرى. بدلاً من ذلك، يفضل تطبيق أساليب تربوية مثل الوعظ والنصح، ويشمل ذلك قيام الوالدين بإصلاح سلوك الابن بطريقة تربوية تضمن التعلم والمراجعة. - الاعتبار لعمر الولد وحالته النفسية: من المهم أن يتم أخذ عمر الولد وحالته النفسية في الاعتبار. فإذا كان الولد صغيراً أو في مرحلة مراهقة، قد يُستحسن أن يتم معالجة الجريمة بشكل تربوي بدلاً من معاقبته بعقوبات شديدة قد تؤثر على نفسية الطفل أو الشاب بشكل سلبي.

٥. المسؤولية الشرعية للأبناء تجاه الوالدين الإسلام يولي أهمية كبرى للبر بالوالدين، وهو يعتبر من أكبر الأعمال الصالحة. ولذلك، يجب على الأبناء أن يتحملوا مسؤولية العناية بالوالدين والاعتناء بهم، ولا يجوز لهم أن يرتكبوا أي تصرف يضر بالعلاقة الأسرية. إذا وقع الولد في جريمة ضد الوالدين، يجب أن يكون الهدف هو إصلاحه وليس معاقبته.

٦. رأي الفقهاء في الجريمة بين الولد والوالدين فقهاء الشريعة الإسلامية أكدوا أن العقوبات القاسية التي تُفرض في الجرائم بين أفراد المجتمع لا تطبق في حالة السرقة أو الجريمة بين الولد والوالدين. فعلى سبيل المثال، في حالة السرقة من الأب أو الأم، لا يتم تطبيق حد قطع اليد، وإنما يتم اللجوء إلى أساليب تربوية لتصحيح السلوك. كما أن الفقهاء ينظرون إلى الجريمة في هذه الحالة في إطار الرعاية والرحمة التي يجب أن تُمنح للأبناء في ظل الظروف الاجتماعية والنفسية التي قد يمرون بها. (الإمام الخميني، «تحرير الوسيلة»، ج ٢، ص ١٣٧). **جريمة السرقة بين الولد والوالدين (مقارنة بين القانون والقانون الفقهي الإسلامي)** موضوع جريمة السرقة بين الولد والوالدين من المواضيع التي تثير الكثير من النقاشات في مجال حقوق الإنسان، حيث تختلف الأنظمة القانونية بين الغرب وبين الفقه الإسلامي في كيفية التعامل مع هذه الجريمة عندما ترتكب داخل الأسرة. تعتبر السرقة جريمة يعاقب عليها القانون في جميع الأنظمة القانونية، لكن السؤال يبقى: كيف يتم التعامل مع جريمة سرقة الابن من والديه؟ هذا ما سنحاول توضيحه من خلال مقارنة بين النظام القانوني الوضعي والنظام الفقهي الإسلامي. **حد السرقة** عقوبة السارق لأول مرة هي قطع أربعة أصابع من مفصل أصابع اليد اليمنى؛ وبقي له كفٌّ وغموض. وإن سرق مرة ثانية تقطع رجله اليسرى من تحت النتوء في الرجل، ويبقى له نصف الرجل وقليل من موضع المسحة. (ترجمه تحرير الوسيلة امام خميني (س) ج. ٢، صفحہ ٥٢٠، حد السرقة هو قطع أربعة أصابع من اليد اليمنى. بطريقة تجعل راحة اليد والأصابع غامضة؛ [٤٩] ومع ذلك، وفقاً لمقولة شائعة، إذا كانت إحدى يديه أو كلاهما مرتحية أو مفقودة، فإن اليد اليسرى (نجفي جواهرى، محمدحسن، جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٥٢٨). **عقوبات السرقة في القانون الوضعي** القوانين الحديثة تتفاوت في عقوباتها، ولكن في الغالب يتم فرض عقوبات مثل السجن، الغرامة المالية، أو العمل المجتمعي على السارق. إذا كان السارق مرافقاً أو صغيراً، قد يتم تطبيق عقوبات مخففة أو برامج إصلاحية مثل التأهيل النفسي أو العمل المجتمعي. وفي بعض الأنظمة، قد يدرس القاضي الحالة النفسية والعقلية للابن عند تحديد العقوبة. (الإمام الخميني، «تحرير الوسيلة»، ج ٢، ص ١٣٧). **استثناءات خاصة في القوانين الوضعية** في بعض الدول، هناك استثناءات تتعلق بالجرائم التي تحدث داخل الأسرة، حيث يُمكن أن يتم تحويل القضية إلى محكمة الأسرة، حيث تركز العقوبات على التوجيه والإصلاح أكثر من العقوبات الجنائية القاسية. وفي بعض الحالات، يتم استخدام أساليب تربوية بدلاً من السجن أو الغرامة، وذلك بغية معالجة السبب الجذري للجريمة. (كتاب «الحقوق الجزائية في إيران وفرنسا»، تأليف الدكتور حسين آذربايجاني، ص ١١٨-١٢٠).

١. **السرقة في الفقه الإسلامي** الفقه الإسلامي يشدد على مفهوم العقاب في حالة السرقة، إلا أن هناك معاملة خاصة عندما تحدث السرقة بين أفراد الأسرة. في هذا السياق، الإسلام ينظر إلى المسائل الأسرية بعين الرحمة والعدالة، ويأخذ في الاعتبار علاقة الابن بالوالدين، وهي علاقة محورية في بناء المجتمع الإسلامي. (العلامة الحلي، «قواعد الأحكام»، ج ٢، ص ٢١٠). **عقوبات السرقة في الفقه الإسلامي** في الفقه الإسلامي، يتم فرض حد السرقة على الشخص السارق الذي تنطبق عليه شروط معينة، بما في ذلك بلوغ النصاب (مقدار المال المسروق). كما جاء في القرآن الكريم في سورة المائدة: **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْتَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** لكن، في حالة سرقة الابن من الوالدين، لا يتم تطبيق حد قطع اليد، وذلك نظراً للرحمة التي تنظم العلاقة الأسرية. يتم التعامل مع الجريمة بتدابير تربوية وإصلاحية بدلاً من العقوبات الحدية القاسية. الاستثناءات في الفقه الإسلامي في حالة سرقة الابن من الوالدين، يُعتبر الوضع مختلفاً، ويأخذ الفقه الإسلامي بعين الاعتبار العمر والحالة النفسية للابن. إذا كان الابن في مرحلة مراهقة أو لم يكن ناضجاً عقلياً، فقد يُستثنى من العقوبات الشديدة، ويتم اللجوء إلى إصلاح سلوكه من خلال النصح والإرشاد. كذلك، يُشجع الفقهاء على استخدام أساليب تربوية مثل التوجيه والرعاية من قبل الوالدين. (الشهيد الثاني، «اللمعة دمشقية»، ج ٣، ص ٧٥).

٢. **الاختلافات الجوهرية بين القانونين الأسس العقابية في القانون الوضعي**، يتم تطبيق عقوبات سرقة مماثلة على الجميع بغض النظر عن هوية السارق، بينما في الفقه الإسلامي، يتم الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بين الولد والوالدين. في حالة سرقة الابن، لا يتم تطبيق حد السرقة إلا في حالات معينة، حيث يتم تفضيل العقوبات التربوية والإصلاحية. (كتاب «الحقوق الأسرية»، تأليف الدكتور عبد الحسين ميرمحمد صادقي، ص ٢٠٠-٢٠٥). العلاقة الأسرية النظام القانوني الوضعي قد لا يعطي اعتباراً كبيراً للعلاقة الأسرية في حالات الجريمة داخل الأسرة، بينما في الفقه الإسلامي تُعتبر العلاقات الأسرية مقدسة، ويُفضل إصلاح السلوك في إطار أسري من خلال النصح والتوجيه بدلاً من فرض العقوبات الجنائية. (كتاب «فقه الجزاء»، تأليف آية الله مكارم الشيرازي). في الختام، يُمكن القول أن جريمة السرقة بين الولد والوالدين تتعامل معها القوانين

الوضعية والفقهاء الإسلامي بشكل مختلف. في حين أن القانون الوضعي يركز على العقوبات الجنائية مثل السجن أو الغرامة، فإن الفقه الإسلامي يعامل هذه الحالات بنظرة تربوية تهدف إلى الإصلاح قبل العقاب، مع مراعاة الظروف الأسرية والعمرية والنفسية للابن. العقوبة والمسؤولية بين الولد والوالدين

٢.١ المسؤولية الجنائية للولد في العديد من الأنظمة القانونية، هناك سن محدد للمسؤولية الجنائية. عموماً، لا يمكن تحميل الأطفال دون السن القانونية (عادةً تحت ١٨ عاماً) المسؤولية الكاملة عن أفعالهم. وهذا يجعل الوالدين يتحملون بعض المسؤوليات في بعض الحالات.

٢.٢ العقوبات المتعلقة بالسرقة تعتبر العقوبات المرتبطة بجريمة السرقة من الأمور المهمة في النظام القانوني، حيث تهدف إلى ردع الجناة وحماية المجتمع. تختلف العقوبات حسب نوع السرقة وظروفها، وفيما يلي عرض لأهم العقوبات التي يمكن أن تفرض على مرتكبي جريمة السرقة:

١. الحبس هو أحد العقوبات الأساسية التي تُفرض على مرتكبي جريمة السرقة. تختلف مدة الحبس بناءً على عدة عوامل، منها:
- نوع السرقة: فمثلاً، تُعتبر السرقات المسلحة أكثر خطورة من السرقات البسيطة، وبالتالي فإن العقوبة تكون أشد - شدة الجريمة: إذا كانت السرقة قد أدت إلى أذى جسدي أو كانت تحت تهديد السلاح، فإن مدة الحبس قد تكون أطول. - السوابق الجنائية: إذا كان للجاني سوابق في الجرائم، فقد تؤثر هذه العوامل على مدة العقوبة. (قانون العقوبات المصري. (٢٠٢٣). المادة (٣١٢)

٢. الغرامة المالية بالإضافة إلى الحبس، قد يُفرض على الجاني دفع غرامة مالية كعقوبة إضافية أو بديلة. الغرامة المالية تهدف إلى تعويض الضحية عن الأضرار التي لحقت به نتيجة السرقة، وقد تشمل: - غرامة مستقلة: تُفرض بشكل منفصل عن عقوبة السجن. - غرامة بديلة: في بعض الحالات، يمكن أن تكون الغرامة بديلاً عن عقوبة الحبس، خاصة في السرقات البسيطة. (زكريا، أحمد. ٢٠٢٢. *العقوبات المالية في القانون الجنائي*. القاهرة: دار الثقافة. ص ١١٢) تتضمن العقوبات المتعلقة بجريمة السرقة الحبس والغرامة المالية، وتختلف هذه العقوبات بناءً على نوع وشدة الجريمة. الهدف من هذه العقوبات هو ردع الجناة وحماية المجتمع من الجرائم. - التعهدات الاجتماعية: القيام بخدمات عامة كتعويض عن الأضرار. ٢.٣ مسؤولية الوالدين قد يكون الوالدان مسؤولين في بعض الحالات عن أفعال أبنائهم، خاصة إذا ثبت أنهما قصرا في تربيتهم أو مراقبتهم. في هذه الحالة، قد يُلزم الوالدان بدفع تعويضات أو غرامات. (مكتب الصفوة للمحاماة. (٢٠٢٤). ما هي أنواع السرقة في القانون السعودي وأركانها. ص ١١١) ٢.٤ دراسة الحالات الخاصة في بعض الحالات، قد يكون الولد تحت تأثير ظروف معينة مثل الضغط الاجتماعي أو النفسي الذي يؤدي إلى ارتكاب الجريمة. في هذه الظروف، قد يتخذ القضاء قرارات مختلفة.

٢.٥ جريمة السرقة بين الأبناء والوالدين في ضوء القرآن الكريم: الأحكام والضوابط الشرعية تُعد جريمة السرقة من الجرائم الخطيرة في الإسلام، وقد وضعت الشريعة الإسلامية شروطاً صارمة لإثباتها وتطبيق العقوبة على السارق. ومن بين المسائل المهمة التي تُطرح في هذا السياق هي مسألة السرقة بين الولد ووالديه، إذ يولي الإسلام اهتماماً خاصاً للعلاقات الأسرية وقيم البر والعدل. الآية الأولى: سورة المائدة، الآية ٣٨ قال الله تعالى: "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" (المائدة: ٣٨) (التفسير: تتحدث هذه الآية عن حد السرقة الذي فرضه الله سبحانه وتعالى كعقوبة رادعة لكل من يعتدي على أموال الآخرين بغير حق. ومع ذلك، فقد وضعت الشريعة شروطاً دقيقة لتطبيق هذا الحد، منها :

١. أن يكون المال المسروق ذا قيمة معينة تتجاوز حداً محدداً .
٢. أن يكون المال في حوزة محكم، أي في موضع يحفظ فيه عادةً .
٣. أن يتم إثبات الجريمة بشهادة شاهدين عدلين أو بإقرار السارق نفسه .
٤. ألا يكون للسارق شبهة في امتلاك المال، كما هو الحال في علاقة الأب بابنه أو الابن بوالديه، حيث تُخفف العقوبة أو تسقط في بعض الحالات، مراعاةً لعوامل الأسرة والروابط العائلية. الآية الثانية: سورة النور، الآية ٤ قال الله تعالى: "وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ" (النور 4) (التفسير: تشير هذه الآية إلى أهمية وجود الأدلة القاطعة عند توجيه أي اتهام، وهو ما ينطبق أيضاً على جريمة السرقة. فلا يجوز اتهام أحد بالسرقة دون وجود بينة واضحة، وإلا أصبح الاتهام فحماً يستوجب العقوبة. من هنا، فإن الإسلام يُشدد على ضرورة إثبات السرقة بأدلة قوية، خاصة في إطار الأسرة، حيث ينبغي التحقق جيداً من دوافع السارق قبل تنفيذ أي حكم، فقد يكون الأمر مرتبطاً بالحاجة أو بسوء الفهم، مما قد يستدعي التخفيف أو العفو. الآية الثالثة: سورة المائدة، الآية ٢ قال الله تعالى: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ" (المائدة: ٢) (التفسير: تدعو هذه الآية إلى التعاون على الخير والابتعاد عن الظلم والعدوان. وفي سياق السرقة بين الأبناء والآباء، ينبغي أن يكون الحل قائماً على العدل والرحمة، لا على العقاب

الصارم فقط. فمثلاً، إذا سرق الابن مالاً من والده، فمن الأولى أن يلجأ الأب إلى النصح والتوجيه قبل اللجوء إلى العقوبات الشرعية. وكذلك الحال إذا أخذ الأب مال ابنه بغير حق، فيجب أن يُردَّ إليه حقه، لأن الإسلام جعل للابن ذمته المالية المستقلة. جريمة السرقة من المحرمات الكبرى في الإسلام، لكن تطبيق الحد يتطلب شروطاً دقيقة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الأسرية. الإسلام يشجع على الرحمة والإصلاح داخل الأسرة قبل فرض العقوبات، وذلك حفاظاً على روابط المحبة والاحترام بين أفرادها تحليل: تُعدّ جريمة السرقة من أخطر الجرائم التي تهدد أمن المجتمع واستقراره، ولذلك أولتها الشريعة الإسلامية اهتماماً خاصاً، حيث وردت نصوص صريحة في القرآن الكريم تحدد عقوبتها وشروط إثباتها. لكن حينما تقع هذه الجريمة بين أفراد الأسرة، وخصوصاً بين الأبناء والوالدين، فإن الأمر يحتاج إلى تحليل فقهي دقيق، يراعي الأبعاد الدينية والاجتماعية والأسرية. يتناول هذا البحث جريمة السرقة بين الأبناء والوالدين في ضوء القرآن الكريم، مع بيان شروط تطبيق الحدود، والعوامل المخففة، والموقف الشرعي من هذه الحالات.

أولاً: تعريف السرقة في الإسلام عرّف الفقهاء السرقة بأنها "أخذ مال الغير خفيةً من حرز مثله بغير حق" (ابن قدامة، المغني، ج ١٠، ص ٢٨٨). وقد شددت الشريعة على ضرورة توافر شروط معينة لثبوت جريمة السرقة، منها أن يكون المال المسروق مملوكاً لغير السارق، وأن يُؤخذ خفيةً، وأن يكون في حرز، وألا يكون هناك شبهة تملك.

ثانياً: حكم السرقة وعقوبتها في القرآن الكريم قال الله تعالى في محكم كتابه < "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" (المائدة: ٣٨) هذه الآية الكريمة نصّت بوضوح على العقوبة الشرعية للسارق، ولكن تطبيق هذا الحد يستوجب توافر الشروط السابقة، مما يعني أن هناك حالات لا يطبق فيها الحد، ومنها حالات السرقة داخل نطاق الأسرة.

ثالثاً: السرقة بين الأبناء والوالدين في ضوء الشريعة

١. سرقة الابن من والديه في الفقه الإسلامي، يرى جمهور العلماء أن الابن إذا سرق من مال والده، فإن الحد لا يقام عليه، وذلك استناداً إلى حديث النبي ﷺ: "أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ" (ابن ماجه، السنن، ج ٢، ص ٧٦٨). فهذا يدل على أن للأب نوعاً من الملكية الاعتبارية في مال ابنه، مما ينفي تحقق شرط "أخذ مال الغير ومع ذلك، فقد أكد العلماء أن هذا لا يعني جواز سرقة الابن لأموال والده، وإنما ينبغي معالجة الأمر عبر النصح والتوجيه، أو حتى اللجوء إلى التعزير عند الضرورة.

٢. سرقة الوالد من مال ابنه أما إذا سرق الأب من مال ابنه، فقد اختلف العلماء في ذلك - ذهب الحنفية إلى أن الأب لا يُعاقب بحد السرقة لأنه شريك في مال ابنه بحكم الحديث النبوي المذكور - ويقول ابن قدامة: "إن كان الأب محتاجاً، جاز له الأخذ دون إذن، وإلا فلا يجوز" (النووي، ج ٦، ص ٤٧).

رابعاً: القواعد الفقهية المتعلقة بالسرقة بين الأبناء والوالدين

١. قاعدة: لا حدّ مع الشبهة - السرقة بين الأقارب قد تدخل في نطاق الشبهة، مما يسقط الحد، كما هو الحال في سرقة الابن من مال والده.
٢. قاعدة: الضرورات تبيح المحظورات - إذا كان الابن مضطراً وأخذ مال والده للإنفاق على نفسه أو على أهله دون تبذير، فقد يُعذر بذلك، لكن بشرط ألا يكون هناك بديل آخر للحصول على المال.
٣. قاعدة: التعزير في الجرائم التي لا حدّ فيها - في بعض الحالات التي لا يثبت فيها الحد، يمكن لولي الأمر أن يفرض عقوبة تعزيرية تتناسب الجريمة لمنع تفشي الفساد وحفظ الحقوق.

خامساً: الحلول الشرعية والتوصيات نظراً لما قد تسببه السرقة داخل الأسرة من مشاكل، فمن الأفضل اتباع الحلول الشرعية التالية:

١. تعزيز القيم الإسلامية في الأسرة: من خلال تعليم الأبناء حرمة المال، وغرس القيم الأخلاقية منذ الصغر.
٢. فتح باب الحوار داخل العائلة: فعندما تكون هناك مشاكل مالية، ينبغي حلّها بالحوار بدلاً من اللجوء إلى التصرفات غير المشروعة.
٣. التعزير بدلاً من الحد في بعض الحالات: إذا تكررت حالات السرقة داخل الأسرة، فيمكن لولي الأمر اتخاذ إجراءات تعزيرية تتناسب الحالة.
٤. تشجيع الصدقة والإحسان: فالوالدان مطالبان بمساعدة أبنائهم المحتاجين، والعكس صحيح، مما يقلل الحاجة إلى السرقة داخل الأسرة.

الخاتمة

جريمة السرقة تُعدّ من كبائر الذنوب، إلا أن تطبيق الحدّ الشرعي يتطلب توافر شروط دقيقة. وعندما تقع السرقة بين الأبناء والوالدين، فإن الأمر يحتاج إلى دراسة خاصة تراعي الأبعاد الفقهية والأسرية. وقد بينّا أن جمهور العلماء يرون سقوط الحدّ في هذه الحالات مع بقاء الإثم ووجوب رد المال. ولذلك، فإن الإصلاح الأسري والتربية على القيم الإسلامية تظلّ الحل الأمثل لتجنب مثل هذه الجرائم داخل الأسرة.

تعتبر الجرائم المرتبطة بالسرقة والمسؤوليات الناجمة عنها بين الولد والوالدين موضوعات معقدة ومتعددة الأبعاد. إن فهم هذه المفاهيم بدقة ضروري لتحديد العقوبات والمسؤوليات. كما أن الانتباه إلى العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة على السلوك الإجرامي يمكن أن يساعد في الوقاية من وقوع هذه الجرائم.

يمكن أن تكون هذه المقالة أساسًا جيدًا لكتابة رسالة الماجستير الخاصة بك. إذا كنت بحاجة إلى مزيد من التفاصيل أو ترغب في توسيع أقسام معينة، فلا تتردد في إخباري!

المصادر

القرآن الكريم

(ترجمه تحرير الوسيله امام خمينى(س) ج. ٢).

نجفى جواهرى، محمدحسن، جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٥٢٨.

ابن قدامة، "المغني"، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥.

ابن ماجه، "سنن ابن ماجه"، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

بوابة حماية الضحايا في NRW. (٢٠٢٤). السرقة بالإكراه. ص ١٤٤

زكريا، أحمد. (٢٠٢٢). العقوبات المالية في القانون الجنائي. القاهرة: دار الثقافة. ص ١١٢

عامر، عادل. (٢٠٢٢). الجرائم ضد الملكية. القاهرة: دار النهضة العربية. ص ٤٥

قانون العقوبات المصري. (٢٠٢٣). المادة ٣١١.

قانون العقوبات المصري. (٢٠٢٣). المادة ٣١٢.

القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣.

محمدي، حسن. (١٤٠٢). حقوق كبرى: نظريتها و كاربدها. انتشارات دانشگاهى.

مركز الدراسات القانونية بجامعة القاهرة. (٢٠٢٤). القصد الإجرامي في الجرائم المالية. ص ٧٨

مكتب الصفوة للمحاماة. (٢٠٢٤). ما هي أنواع السرقة في القانون السعودي وأركانها. ص ٩٥

مكتب الصفوة للمحاماة. (٢٠٢٤). ما هي أنواع السرقة في القانون السعودي وأركانها. ص ١١١

الموقع الرسمي للجيش اللبناني. (٢٠٢٤). جريمة السرقة وأبرز أحكامها. ص ٢٣